أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

دور نظم المعلومات الإئتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

رقم
90
2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 1 9/4/18 12:14 AM

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 3 9/4/18 12:14 AM

المحتويات

أولاً: تمهيد 7

ثانياً: دور المصارف المركزية في معالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة..... 7

ثالثاً : تعريف بنظام الاستعلام الائتماني الموحد 9

رابعاً : الهدف من تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد..... 9

خامساً : آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد 10

سادساً: التوصية..... 11

ملحق: تجربة سلطة النقد الفلسطينية

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 5 9/4/18 12:14 AM

أولاً: تمهيد

يلعب الائتمان المصرفي دوراً بالغ الأهمية في تنمية وتعزيز الاقتصاديات المحلية، فهو نشاط اقتصادي له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد يتوقف عليه نمو الاقتصاد وارتقاءه، بحيث يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر، يعتبر الائتمان أيضاً أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وفي كلا الحالتين تنجم عنه آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجتها.

والمتتبع للآثار التي يفرزها منح الائتمان المصرفي على جميع القطاعات الاقتصادية، يجد أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات.

من أهم الظواهر السلبية التي برزت في الآونة الأخيرة والتي من شأنها أن تعصف باستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة والاستقرار المالي من جهة واثرها السلبي على الأمن الاجتماعي من جهة أخرى، هما ظاهرتي الإفراط في الاستدانة وما ينجم عنها من ارتفاع واضح في ظاهرة حجم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، حيث أبدى عدد من الخبراء قلقهم الشديد من ظاهرة الارتفاع المستمر في قيمة الشيكات المرتجعة خاصة المعادة لعدم كفاية الرصيد، موضحين أنها تعكس حالة الركود وأحيانا الكساد في الأسواق المحلية، حيث أن عدم قدرة محرري الشيكات من أفراد ومؤسسات على الوفاء بالالتزام بها في تاريخ الاستحقاق يؤدي إلى ضعف وإرهاق في المنظومة المصرفية والاقتصادية بسبب ندرة وشح السيولة الناتجة عنها، كما أنها تعد جريمة لتبعاتها التي تؤثر سلباً وبشكل مباشر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: دور المصارف المركزية في معالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة

تسعى المصارف المركزية الى المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي من خلال مراقبة البنوك والتأكد من سلامة أعمالها ومراكزها المالية. ولا يقتصر دورها على الرقابة فقط بل تقوم بدعم الجهاز المصرفي وتنظيم عمله، إضافة الى سعيها المستمر في توسيع قاعدة الاقراض المصرفي، وذلك من خلال توفير المعلومات الشاملة والدقيقة والمحدثة للمستخدمين من الجهاز المصرفي عبر أنظمتها الائتمانية. ذلك أن عدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين وجدارتهم الائتمانية، وعدم تماثلها لمتطلبات العميلة الائتمانية، قد تؤدي الى عزوف الجهات

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 7 9/4/18 12:14 AM

المقرضة عن التوسع في الإقراض أو منح الائتمان. بصورة عامة، تشمل الأنظمة التي تقوم بتوفير المعلومات الائتمانية اللازمة عن المقترضين، مع تفاوتها بين دولة وأخرى، التالي:

أ- **نظام معلومات الائتمان:** هو عبارة عن قاعدة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين أفراداً أم مؤسسات وكفلائهم والضمانات المحصلة على التسهيلات، ويوفر النظام هذه البيانات للمستخدمين من المؤسسات المالية المقرضة بعد معالجتها وتخزينها في مواقع آمنه.

ب- **نظام التصنيف الائتماني:** هو نظام يوفر تقديراً دقيقاً لحجم مخاطر ائتمان المقترضين وكفلائهم لحظة الاستعلام عنهم، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والمخزنة في نظام المعلومات الائتماني. يتميز هذا النظام بقدرته على التنبؤ، بتعثر المقترضين خلال فترة زمنية محددة. يساعد هذا النظام محللي ومتخذي القرار الائتماني، بوضع تصور كامل وشامل عن وضع الشخص المنوي إقراضه لاتخاذ القرار الائتماني السليم.

ج- **نظام الشيكات المعادة:** هو نظام يوفر قاعدة بيانات شاملة عن حجم وقيمة الشيكات المعادة خاصة منها المعادة لعدم كفاية الرصيد، وبالتالي تعزيز مكانة الشيك كأداة وفاء للالتزامات المالية. تسهل قاعدة بيانات نظام الشيكات المعادة، معرفة الأشخاص الذين لا يلتزمون بتغطية قيمة شيكاتهم، بالتالي المحافظة على حقوق المواطنين بشكل يحقق الأمن والطمأنينة عند التعامل بالشيكات.

د- **قاعدة بيانات قروض الإسكان والرهن العقاري:** هي عبارة عن قاعدة بيانات يتم من خلالها تجميع البيانات المالية والديموغرافية للقروض الممنوحة لغايات سكنية أو برهن عقاري.

ه- **قاعدة بيانات التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:** توفر هذه القاعدة، بيانات شاملة دقيقة ومحدثة عن التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع.

بناءً على ذلك، وبهدف حماية القطاع المالي من أية أزمات مالية ناتجة عن ظاهرة الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وكذلك حماية الأفراد من التورط أكثر فأكثر في الاستدانة، تتجلى الأهمية القصوى لمعالجة هاتين الظاهرتين من خلال تطوير نظام "هجين" (Hybrid system) للاستعلام الائتماني الموحد، يرتكز على استنباط عينة من البيانات المالية

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 8 9/4/18 12:14 AM

والديموغرافية من نظامي المعلومات الائتماني والشيكات المعادة، وإعداد دراسة وتحليل ائتماني لاتخاذ القرار الائتماني. إدراكاً لذلك، ناقشت اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية إعداد ورقة استرشاديه حول هذا النظام.

سيساعد هذا النظام على خفض حجم المخاطر الائتمانية ويجعل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، بالتالي زيادة حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها. نبين فيما يلي تعريف بالنظام المقترح، وأهدافه وآلية عمله.

ثالثاً: تعريف بنظام الاستعلام الائتماني الموحد

هو عبارة عن قاعدة بيانات يوفر لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محرري الشيكات بالإضافة الى بعض البيانات التي تعكس وضع العميل ائتمانياً من خلال ربط نظامي الشيكات المعادة ومعلومات الائتمان مع نظام الاستعلام الائتماني الموحد. يصنف هذا النظام من قبل المصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية بأنه نظام "هجين"، بحكم أنه يجمع بين خصائص الأنظمة التي تشرف عليها المصارف المركزية والأنظمة التي يشرف عليها القطاع الخاص المشمولة بنظم التصنيف الائتماني.

رابعاً: الهدف من تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد

تستند عملية تطوير النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تصب في حماية الأفراد من تصرفاتهم غير المدروسة والتي تؤثر بالنهاية على بنية واستقرار المجتمع، بالإضافة الى حماية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. فيما يلي ملخص لأهم أهداف تطوير النظام:

أ- حماية الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض من منح قروض لمواطنين الذين لا يملكون الملاءة المالية المناسبة.

ب- حماية مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع المواطنين الذين لا يمتلكون الملاءة المالية ورفض بيعهم سلع وخدمات بواسطة شيكات مؤجلة الاستحقاق.

ج- حماية المواطن من التورط في مديونيات إضافية تفوق قدراته وامكانياته المالية.

د- القضاء على ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والحد من مخاطرها بشكل واضح.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 9 9/4/18 12:14 AM

ه- الحفاظ على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمنأى عن أية مخاطر ائتمانية أو تشغيلية وخاصة مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية أعمال هذه المنشآت.

خامساً: آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد

يتم ربط النظام مع نظام الشيكات المعادة ونظام معلومات الائتمان بحيث يتوفر للمستخدمين إمكانية الاستعلام عن درجة تصنيف العملاء المتعاملين معهم على نظام الشيكات المعادة بالإضافة الى بعض البيانات التي تعكس وضع العميل الائتماني على نظام معلومات الائتمان، والتي تشتمل على:

- تصنيف العميل على نظام الشيكات المعادة.
- عدد الشيكات المعادة.
- قيمة الشيكات المعادة.
- عدد الشيكات المصدرة.
- تاريخ مباشرة التعامل مع المصارف.
- وضع العميل الائتماني، (مقترض، غير مقترض، كفيل).
- قيمة الأقساط الدورية المستحقة.
- قيمة الأقساط المستحقة غير المسددة.
- إجمالي قيمة التسهيلات المباشرة.
- تفسير درجة تصنيف العميل.

يشترط النظام على مؤسسات القطاع الخاص تزويد المصارف المركزية ومراكز المعلومات الائتمانية، ببيانات الشيكات الآجلة للعملاء المتعاملين مع القطاع الخاص للإفصاح عنها على نظام المعلومات الائتماني. يساعد ذلك على حماية جهات الإقراض الرسمية بالتعرف على التزامات المتعاملين مع القطاع الخاص، لاتخاذ القرار الائتماني السليم، وذلك مقابل تزويد مؤسسات القطاع الخاص بتقرير ائتماني يلبي حاجة المؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم. سيساهم هذا الأمر في تقليص التورط في ديون إضافية تفوق قدرات المستخدمين وكذلك الحال في الحد من فرص حصولهم على السلع الاستهلاكية وامتلاكها من مؤسسات القطاع الخاص بواسطة الشيكات الآجلة.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 10 9/4/18 12:14 AM

سادساً: التوصية

على ضوء المخاطر الكبيرة المرتبطة بالإفراط في الاستدانة، وبهدف الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال حماية الأفراد من التورط في أعباء مديونيات إضافية ولمحاربة آفة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، تدعو اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية إلى أهمية تطوير نظام استعلام ائتماني موحد كفيل بأن يحقق الأهداف المرجوة منه في معالجة ظاهرتي الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد. كما ترى اللجنة أهمية الاستفادة من تجارب دولية وعربية في هذا الصدد، مثل تجربة سلطة النقد الفلسطينية.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 11 9/4/18 12:14 AM

ملحق

تجربة سلطة النقد الفلسطينية

تقوم تجربة سلطة النقد في هذا المجال ونجاحها في تعزيز نمو محفظة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض وضبط عمليات فتح الحساب ومنح دفاتر شيكات للعملاء، وبالرغم من اتباعها سياسة رقابية حصيفة سواء بمنح التسهيلات أو إصدار دفاتر الشيكات فقد برز في السنوات الاخيرة ارتفاع ملحوظ في ظاهرتي **الإفراط في الاستدانة** و**الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد** بين فئة موظفي القطاعين العام والخاص بشكل خاص، حيث يقوم الموظفون باستخدام الشيكات الآجلة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية بعد ان استنفذوا كافة وسائل الاقتراض من الجهات الرسمية الخاضعة لرقابة سلطة النقد وبنسب مديونية لا تتجاوز الـ 50 في المائة من إجمالي الدخل.

وعطفاً على نتائج التحليل المالي لحركة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بينت أن أكثر من 50 في المائة من حيث العدد والقيمة للشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد هي معادة من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[1]، حيث يؤثر ذلك الى حد كبير وبشكل سلبي في توفير السيولة اللازمة لهذا القطاع لتلبية متطلباته التشغيلية اليومية. وبهدف حماية هذا القطاع من أية أزمات مالية ناتجة عن هذه الظاهرة، وكذلك حماية المواطن من التورط أكثر فأكثر في الاستدانة، وبما أن هاتين الظاهرتين تتمثلان في مؤسسات القطاع الخاص التي تقع خارج صلاحيات سلطة النقد الرقابية، فقد بادرت سلطة النقد في الآونة الأخيرة وبهدف معالجة هاتين الظاهرتين بالاستفادة من الأنظمة المطورة، حيث قامت بتطوير نظام هجين **(Hybrid system)** وهو **نظام الاستعلام الائتماني الموحد**. حيث تم استنباط عينة من البيانات المالية والديموغرافية من نظامي المعلومات الائتماني والشيكات المعادة، كافية لمؤسسات القطاع الخاص لإعداد الدراسة والتحليل الائتماني لاتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يحد ويجنب هذه المؤسسات من التعرض لمخاطر ائتمانية أو تشغيلية ويحافظ على ديمومتها واستمرارية أعمالها.

1 بيانات إدارية، سلطة النقد الفلسطينية، 2017

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 12 9/4/18 12:14 AM

نظام الاستعلام الائتماني الموحد (Unified Query System)

هو عبارة عن قاعدة بيانات يوفر لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محرري الشيكات بالإضافة الى بعض البيانات الائتمانية التي تعكس وضع العميل وذلك باستنباط بعض البيانات المالية والديموغرافية من نظامي الشيكات المعادة ومعلومات الائتمان وتحميلها على قاعدة بيانات نظام الاستعلام الائتماني الموحد للإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص غير الخاضعة لرقابة سلطة النقد.

ميزات النظام: يمتاز النظام بمجموعه من الخصائص التي تلبي احتياجات المستخدمين، حيث أنه لا يحتاج الى تدريب وغير معقد العمليات، وتم تصميمه بشكل يراعي امكانية الاستخدام من كافة المستخدمين (User Friendly)، وقد امتاز النظام بمجموعه من الخصائص أهمها:

- نظام آلي متوفر لاستخدام مؤسسات القطاع الخاص طيلة أيام الأسبوع ولمدة 24 ساعة.
- نظام هجين يستمد بياناته من نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة.
- يتمتع بدرجة عالية من الأمان بما لا يخل بشروط الحفاظ على السرية المصرفية.
- يمتاز بالدقة والحداثة والسرعة في الإفصاح عن البيانات المتوفرة.
- سهل الاستخدام وقابل للتطوير بكل سهولة.

الهدف من تطوير النظام: تركزت عملية تطوير النظام في تحقيق مجموعة من الأهداف تصب في المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي بالحفاظ على مؤسسات القطاع الخاص وحمايتها من التعثر، وحماية المواطنين من تصرفاتهم غير المدروسة واللامسؤولة والتي تؤثر بالنهاية على بنية واستقرار المجتمع المحلي بالإضافة الى حماية الرافد الأساسي والركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمتمثلة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وفيما يلي ملخص لأهم أهداف تطوير النظام:

- حماية حقوق منشآت القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الحد من مخاطر ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 13 9/4/18 12:14 AM

- معالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة التي بدأت بين موظفي القطاعين العام والخاص.
- توفير السيولة اللازمة لكبرى الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- خفض حجم المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها منشآت القطاع الخاص.
- الحفاظ على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي.

آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد: هو نظام هجين يتكون من ثلاث نظم (Hybrid System) تشمل شاشات رئيسة هي:

- شاشة الاستعلام.
- شاشة التقرير الائتماني.
- شاشة ترحيل البيانات ومعالجتها.

حيث يتم من خلاله الإفصاح عن بعض البيانات المالية والديموغرافية للمقترضين ومحرري الشيكات، وذلك باستنباط هذه البيانات من نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة والإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص للتعرف على الملاءة الائتمانية وحجم المديونية وطبيعة حركة الشيكات للعميل المتعامل معه.

مقابل ذلك تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتزويد سلطة النقد ببيانات محفظة الشيكات الآجلة للعملاء بشكل شهري وفق تعليمات محددة وذلك للإفصاح لمستخدمي نظام المعلومات الائتماني من المصارف ومؤسسات الاقراض، وتظهر هذه البيانات في التقرير الائتماني كالتزامات قائمة على العميل المستعلم عنه تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب نسبة الدين (الالتزام الشهري) الى صافي الدخل الشهري.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 14 9/4/18 12:14 AM

وفيما يلي رسم بياني يوضح البيانات المستمدة من أنظمة عمليات الائتمان والتي تجتمع معا لتكوين نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

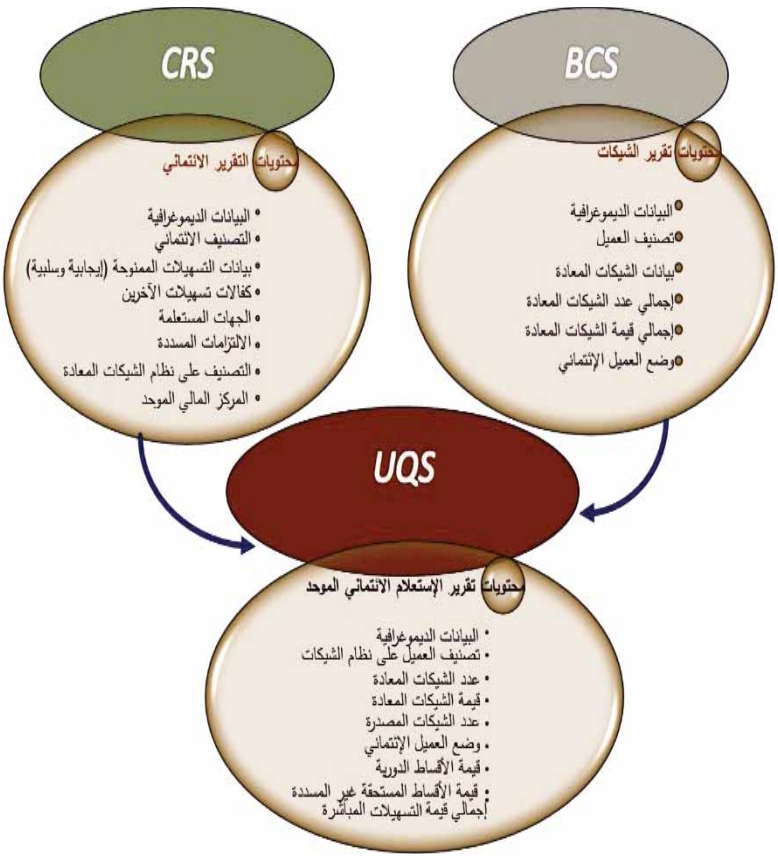

2

وفقاً لآلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد فإن التقرير الائتماني المستخرج من النظام يوفر للمستخدمين إمكانية الاستعلام عن مجموعة من البيانات التي تعكس وضع العميل الائتماني على نظام معلومات الائتمان ونظام الشيكات المعادة، والتي تشتمل على ما يلي:

- تصنيف العميل على نظام الشيكات المعادة.

---

[2] BCS Bounced checks system نظام الشيكات المعادة الآلي

CR Credit Registry System نظام معلومات الائتماني

UQS Unified Query System نظام الاستعلام الإئتماني الموحد

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 15 9/4/18 12:14 AM

- عدد الشيكات المعادة.
- قيمة الشيكات المعادة.
- عدد الشيكات المصدرة.
- تاريخ مباشرة التعامل مع المصارف.
- وضع العميل الائتماني، (مقترض، غير مقترض، كفيل).
- قيمة الأقساط الدورية.
- قيمة الأقساط المستحقة غير المسددة.
- إجمالي قيمة التسهيلات المباشرة.
- تفسير درجة تصنيف العميل.

الشكل أدناه يمثل نموذج عن التقرير الائتماني لنظام الاستعلام الائتماني الموحد

تقرير الإستعلام الإئتماني الموحد

العميل المستعلم عنه مصنف درجة.....على نظام الشيكات المعادة
عدد الشيكات المعادة ..... شيك **قيمة الشيكات المعادة..... دولار**
عدد الشيكات المصدرة:.....
وضع العميل الائتماني: (BR/NB/GR)
قيمة الأقساط الدورية: ..... دولار
قيمة الأقساط المستحقة غير المسددة: (قيمة بالدولار) أو (لا يوجد أقساط مستحقة السداد)
إجمالي قيمة التسهيلات المباشرة: ..... دولار

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 16 9/4/18 12:14 AM

درجة التصنيف	تفسير الدرجة
A	العميل جيد بحوزته أوراق شيكات ولا يعاد على حسابه أية شيكات، أو أنه مؤهل من جديد بمعنى أنه كان مصنف على إحدى درجات التصنيف (C أو D) وقد أمضى فترة العقوبة القانونية وأصبح بإمكانه الحصول على أوراق شيكات جديدة، ما لم يكن مدرجاً على أي من القوائم.
B	العميل معاد على حسابه اقل من عدد 5 شيكات، ويجوز له الحصول على أوراق شيكات جديدة ما لم يكن مدرجاً على أي من القوائم، ويتوجب على المصرف الحذر في التعامل معه حيث سيدخل مراحل التصنيف عند إعادة الشيك السادس.
C	العميل معاد على حسابه عدد من 6 - 15 شيك، ويتوجب على المصرف الحذر في التعامل مع العميل **ويمنع** منحه أية أوراق شيكات جديدة لطالما هو مصنف على هذه الدرجة.
D	العميل معاد على حسابه أكثر من 15 شيك، ويتوجب على المصرف الحذر في التعامل مع العميل **ويمنع** منحه أية أوراق شيكات جديدة لطالما هو مصنف على هذه الدرجة
E	العميل قام بتسديد كامل قيم الشيكات المعادة على حسابه خلال الفترات الزمنية القانونية أو أنه أمضى فترات العقوبة القانونية وأصبح مؤهلاً من جديد للحصول على أوراق شيكات جديدة.
C(O)	العميل لم يقم باستغلال الفترة القانونية لسداد الشيكات المعادة على حسابه خلال الفترة الزمنية القانونية، ويبقى في هذا التصنيف لمدة سنتين.
D(R)	العميل لم يقم باستغلال الفترة القانونية لسداد الشيكات المعادة على حسابه خلال الفترة الزمنية القانونية، ويبقى في هذا التصنيف لمدة ثلاث سنوات.

تنويه وإخلاء مسؤولية

"تعتبر البيانات والمعلومات المستمدة من هذا الموقع لأغراض علم واستئناس مستعمل البرنامج فقط لا غير بغرض الحد من ظاهرة الشيكات المعادة وليس لأي أغراض أخرى، ولا يجوز استخدامها أو الاعتماد عليها لأية أغراض أخرى، وهي مقدمة دون أي ضمان من أي نوع كان يتعلق بدقة أو كفاية أو اكتمال أو حداثة أو ملائمة هذه البيانات، ولا تتحمل سلطة النقد أو أي من مزودي البيانات لسلطة النقد مسؤولية قانونية ناجمة عن الإفصاح عن هذه البيانات أو أية أخطاء أو بيانات مغلوطة أو بشكل عام عن أي من محتويات هذه البيانات. وبينما يتم تحديث البيانات بشكل يومي من قبل سلطة النقد فإن العمر الزمني لحداثة البيانات المنشورة على هذا الموقع لا يتجاوز الأربع والعشرين ساعة"

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 17 9/4/18 12:14 AM

مستخدمي نظام الاستعلام الائتماني الموحد من القطاع الخاص

يوضح الشكل أدناه أهم قطاعات المؤسسات والشركات من القطاع الخاص والتي لا تقع تحت مظلة رقابة البنوك المركزية والهيئات الرقابية والممكن أن تستفيد من نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

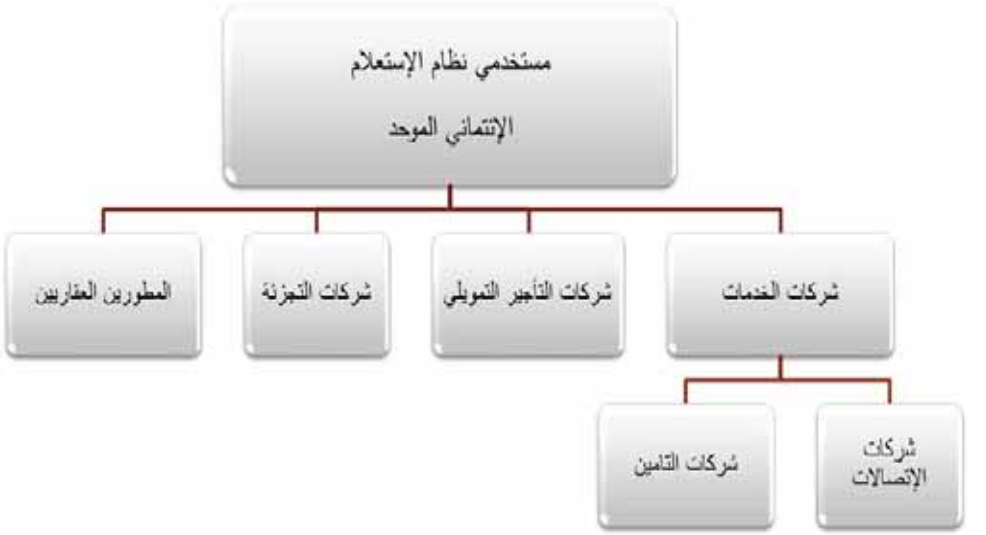

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 18 9/4/18 12:14 AM

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SYSTEM IN EGYPT-2007 SETTLEMENT
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 19 9/4/18 12:14 AM

24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 20 9/4/18 12:14 AM

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 21 9/4/18 12:14 AM

68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017.
83. المعالجة الرقابية لانكشاف المصارف على الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region.
87. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
88. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 22 9/4/18 12:14 AM

89. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – تجربة بنك المغرب – 2018.

90. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة - 2018.

91. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

92. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 23 9/4/18 12:14 AM

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

173247_ARAB Monetary_BOOK_90_TXT_Arabic_IT_4B .pdf 24 9/4/18 12:14 AM

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS